بسم الله الرحمن الرحيم



مسالك الفكر العقلي المعاصر للطعن في الصحيحين
دراسة وصفية نقدية

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م

بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد:

د .خالد بن عبد العزيز أبا الخيل

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم السنة وعلومها

جامعة القصيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد .

إن من يتتبع مواقف خصوم السنة النبوية في العصر الحديث سيلاحظ تحولاً نوعياً في هذه المواقف ، مختلفاً عن امتدادها السابق ، فبعد أن كان الهجوم على السنة متوجهاً إلى نقض حجيتها ومناقشة مكانتها الشرعية من بين أدلة التشريع، تحول في السنوات المتأخرة إلى محاولة تفكيك بنائها من الداخل ونقض قواعدها؛ بمعنى أن محاولات الإسقاط تحولت من هدم الأسوار إلى نقض البناء من داخله ، وهذا من دون شك يضاعف من مهمة المتخصصين والدارسين لعلوم السنة النبوية . وفي وقتنا المعاصر زادت وتيرة الهجمة على السنة النبوية ، وبالأخص على صحيحي البخاري ومسلم ، فتوالت محاولات الإسقاط والنقض ، منها ما اتجه إلى وصف الكتابين بأنهما صنيعة سياسية ، ومنها ما حاول أن يصنع إشكالية في متون أحاديثهما وأنها تعارض القرآن ، وأن البخاري وسلم رويا عن بعض الرواة الضعفاء ، ومنها ما تذرع ببعض المحاولات العلمية النقدية – من بعض العلماء – لبعض الأحاديث الواردة في الصحيحين . وهذه الإشكالات والشبه تحتاج إلى مناقشات علمية عميقة ، تبرز منهج المحدثين وقواعدهم بشكل علمي دقيق ، ذلك أنه – في تقديري – ليس أبلغ من كشف هذا الإشكالات وإسقاط موضوعيتها من إبراز القواعد العلمية للمحدثين، والدخول مع المخالفين في سجال علمي دقيق حولها ؛ خاصة أن القارئ المعاصر اليوم أصبح يؤمن – إلى حد كبير – بالعلم ويحترم أصحابه . وقواعد المحدثين تعد من أدق القواعد العلمية التي عرفها التاريخ ، بل إن كثيراً من فلاسفة الغرب ، مثل ريتشارد سيمون واسبينوزا ورينان صرحوا بأنهم تعلموا نقد النصوص من علم الحديث[1] . وهذا المنهج – أعني الدخول في تفاصيل منهج المحدثين – يكشف ضعف المخالفين وعدم قدرتهم على فهمه فضلاً عن نقده.

ولما تقدم رأيت الكتابة في هذا الموضوع بهذا البحث المختصر وسميته : " مسالك الفكر العقلي المعاصر للطعن في الصحيحين : دراسة وصفية نقدية " .

أسباب اختيار الموضوع :

---

(1) ينظر مقدمة حسن حنفي لكتاب : إعادة تقييم الحديث ، لقاسم أحمد ، ص12 .

من أبرز الأسباب :

1 -ازدياد وتيرة الهجوم على السنة في الزمن الحالي .

2 -تنامي نفوذ المد العقلي المعاصر ، وتذرعه بالعلمية والموضوعية ، مما يستدعي مناقشة ما يطرحونه من إشكالات مناقشة علمية دقيقة .

3 -تعرض صحيحي البخاري ومسلم إلى حملات منظمة من أصحاب هذا الفكر العقلي تهدف إلى إسقاط الكتابين أو إضعاف موضوعيتهما.

4 -عدم وجود دراسة علمية في هذا الموضوع المهم .

ولهذه الأسباب وغيرها جاءت هذه الدراسة التي أرجو أن تضيف شيئاً في هذا الباب ، ومع علمي أن هذا الموضوع كبير ومتشعب ، لكني أرجو أن أكون – في هذا البحث – قد وفقت ولو بوضع بعض العلامات الصغيرة على حافة الطريق لعلها أن تغري الباحثين بمناقشة هذا الموضوع ، وتحفزهم إلى كتابة الدراسات العلمية الطويلة والعميقة فيه .

خطة البحث :

ينقسم البحث إلى مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث :

المبحث الأول : تأثر الصحيحين بالضغط السياسي

المبحث الثاني : تعارض أحاديث الصحيحين مع القرآن

المبحث الثالث : رواية الشيخين عن بعض الرواة الضعفاء

المبحث الرابع : مواقف بعض أئمة النقد من الصحيحين

وأخيراً أختم مقدمتي بشكر عميق – بعد شكر الله عز وجل – إلى أصحاب الفضيلة في جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث وكلية الشريعة في الجامعة الأردنية على إقامة مثل هذه المؤتمر المبارك ، فأسأل الله تعالى أن يكتب أجرهم ، وأن يبارك في جهودهم ، وأن يرزقنا وإياهم الإخلاص في القول والعمل . وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

أعده :

د . خالد بن عبد العزيز أبا الخيل

الأستاذ المساعد بقسم السنة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة القصيم

التمهيد

وفيه : تعريف موجز بالشيخين ، وتعريف بمصطلحات البحث :

أولاً : تعريف بالشيخين :

أ – البخاري[1]:

اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري . ولد في يوم الجمعة ، الرابع من شوال سنة أربع وتسعين ومائة[2].

نشأته وطلبه للعلم :

بدأ البخاري طلب الحديث في سن مبكرة جداً ، قال أبو جعفر – محمد بن أبي حاتم الوراق النحوي – : (قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال : أُلهِمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب ، قال : وكم أتى عليك إذ ذاك ؟ قال : عشر سنين أو أقل)[3] .

وأما شيوخه ورحلاته في طلب الحديث فقد رحل وسمع من كثير من الشيوخ ، حتى قال عن نفسه قبل موته: (كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ، ليس فيهم إلا صاحب حديث)[4]. وقد

---

(1) ينظر في ترجمته الكتب التالية : طبقات الحنابلة ، لأبي يعلى 1 / 271 ، تاريخ بغداد ، للخطيب 4/2 ، وسير أعلام النبلاء ، للذهبي 391/12 ، طبقات الشافعية ، للسبكي 2 / 212 ، وهدي الساري ، لابن حجر ، ص478 .

(2) تاريخ بغداد ، للخطيب 4/2 .

(3) المرجع السابق 7/2 .

(4) ينظر : سير أعلام النبلاء ، للذهبي 395/12 .

بدأ البخاري طلبه للحديث من بلده بخارى، وتنوعت رحلاته ، فرحل إلى بلخ ، ومرو ، ونيسابور ، والري ، والعراق ، ومصر ، والشام[1].

مؤلفاته :

من أشهر مؤلفات الإمام البخاري كتابه الصحيح ، والمسمَّى : "ا لجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه ، وأيامه"[2]. وكتاب (الأدب المفرد) ، وكتاب (خلق أفعال العباد) ، وكتاب (التاريخ الكبير) ، و(التاريخ الأوسط). وغيرها.

وفاته :

تُوُفِي –رحمه الله– ليلة السبت ، عند صلاة العشاء ، ليلة الفطر ، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر ، يوم السبت لغرة شوال من سنة : ست وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً[3] .

ب ÷ مسلم بن الحجاج :

اسمه وطلبه للعلم:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن القشيري النيسابوري ، وقد طلب الحديث في وقت مبكر : قال الذهبي: (وأول سماعه في سنة ثمان عشرة –يعني: ومائتين– من يحيى بن يحيى التميمي)[4] .

وقد تلقى الإمام مسلم الحديث عن مجموعة من الائمة ، ومن أبرزهم : سعيد بن منصور ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأب و خيثمة زهير بن حرب، وأبو بكر بن أبي شيبة ،ومحمد بن يحيى الذهلي ، والبخاري ، وعبد الله الدارمي ، وإسحاق الكوسج ، وخلق سواهم[5].

(1) ينظر : سير أعلام النبلاء 394/12 ، وطبقات الشافعية ، للسبكي 2 / 212 .
(2) ينظر : هدي الساري ، لابن حجر ، ص6 . وينظر : مقدمة ابن الصلاح ، ص10 .
(3) سير أعلام النبلاء ، للذهبي 468/12
(4) المرجع السابق 558/12 .
(5) ينظر : تاريخ بغداد ، للخطيب 100/13، وتاريخ دمشق ، لابن عساكر 85/58 ، و تهذيب الكمال ، للمزي 500/27 ، وسير أعلام النبلاء 558/12 .

وتلقى العلم والحديث عن الإمام مسلم خلق من العلماء ، من أبرزهم : الإمام أبو عيسى الترمذي ، والحافظ صالح بن محمد البغدادي ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ومحمد بن إسحاق السراج ، وأبو عوانة الإسفراييني ، وأبو محمد القلانسي ، ومكي بن عبدان ، وخلق غيرهم(1).

مؤلفاته :

من أشهر مؤلفات هذا الإمام (الجامع المسند الصحيح) ، وكتابه (التمييز)، وكتاب (الكنى والأسماء) ، وكتاب (الطبقات) ، وكتاب (المنفردات والوحدان)، وغيرها (2).

وفاته :

كانت وفاته – رحمه الله – عشية يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين ، لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين(3) .

ثانياً : تعريف بمصطلحات البحث :

مسالك :

السِّلْكُ بالكسر الخيط ، وبالفتح مصدر : سَلَك الشيء في الشيء فانْسَلَك ، أي أدخله فيه فدخل ، وبابه "نصر" ، و أسْلَكَهُ فيه ، وفي : الأصل سَلَكَ الطريق إذا ذهب فيه ، وبابه "دخل"(4)، والمقصود بالمسالك هنا الطرق .

الفكر العقلي:

العقلي : نسبة إلى العقل (1)، والعقلانية الفكرية الحديثة هي – كما يعرفها بعضهم – التي تؤمن تؤمن بكفاية العقل واستقلال مرجعيته ، واستبعاد الوحي من دائرة البحث العلمي(2)،

---

(1) ينظر : تاريخ دمشق 85/58 ، وتهذيب الكمال 504/27 ، وسير أعلام النبلاء 562/12 .
(2) ينظر : سير أعلام النبلاء 579/12 ، وطبقات علماء الحديث ، لابن عبد الهادي 288/2 ، وغنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج ، للسخاوي ، ص40 ، وتدريب الراوي ، للسيوطي363/2 .
(3) تاريخ دمشق 94/58 ، و تهذيب الكمال ، للمزي507/27 .
(4) مختار الصحاح للرازي ، ص 326 ، ولسان العرب لابن منظور 442/10 .

وبعضهم عرف العقلانية بأنها تعني القول بأولية العقل على الأشياء وتقديمه على غيره[3].

وأعني بالفكر العقلي هنا : المنهج الذي يعتمد أصحابه فيه على العقل اعتماداً مطلقاً عند التعامل مع النصوص ، وفي تقرير القواعد الشرعية أو نفيها .

المعاصر :

الأصل اللغوي للكلمة: العصر هو الدهر[4] ، والمعاصر هو الزمن الذي نعيشه، يقال عاصر فلاناً : أي عاش في عصره[5] . والمقصود بالمعاصرة في هذا البحث الزمن القريب من السنة التي كتب فيه هذا البحث ، هو سنة (1431هـ).

---

(1) أصل العقل مصدر عقلت البعير بالعقال أعقله عقلاً، والعِقال: حبل يُثْنَى به يد البعير إلى ركبتيه فيشد به، ومنه سمي عقلُ الإنسان – وهو الذي به فارق جميع الحيوان – عقلاً؛ لأنه يعقله، أي يمنعه من التورط في الهَلَكة . (ينظر :تهذيب اللغة ، للأزهري 80/3) .

(2) ينظر بحث بعنوان : تيارات العقلانية والتنوير في الفكر العربي للدكتور علي محافظة ص 225 ، ضمن كتاب : حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . وينظر كتاب : أولية العقل ، لعادل ظاهر ص 18 ، ومذاهب فكرية معاصرة ، لمحمود مرزوعة ، ص259 .

(3) ينظر : المعجم الفلسفي، لجميل صليبيا 90/2 .

(4) وهو كل مدة محدودة تحتوي على أمم تنقرض بانقراضهم. والمعاصرة مصدر : عاصرت فلاناً معاصرة وعِصاراً : أي كنت أنا وهو في عصر واحد، أو أدركت عصره .ينظر تاج العروس مادة (عصر) .

(5) ينظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وآخرون 604/2 .

المبحث الأول : تأثر الصحيحين بالضغط السياسي

وصم الأحاديث النبوية بأنها صنيعة سياسية ، أو أنها كتبت في ظرف سياسي ضاغط يعني تعطيل فاعليتها من جهة الاحتجاج ، وسلب صفة القداسة منها ، والمحصلة لذلك كله وضع السنة النبوية في دائرة الاتهام ، والقضاء عليها من أصلها .

ولما تقدم ذهب بعض أصحاب هذا الفكر إلى وصم أحاديث الصحيحين بأنها لا تخلو من صبغة سياسية ، وأن صاحبيها ألفوها تحت تأثير السلطة السياسية العباسية ، التي فرضت تأثيرها على المؤلِّف والمؤلَّف ، وهذا مما يقود إلى التشكك من صحة الأحاديث المودعة في هذين الكتابين[1].

وعند التأمل في هذا القول ومآلاته نلاحظ أنه يفتقد إلى الموضوعية التامة ؛ لأن البخاري ومسلم من كبار المحدثين في عصرهم ، والمحدثون لهم منهج صارم في التعامل مع السلطة ؛ لا يمكن للسلطة السياسية اختراقه أو الالتفاف عليه ، ويمكن رصد مظاهر هذا المنهج من خلال النقاط التالية :

الأولى : حذر المحدثين وتوجلهم من الراوي الذي يلتحق بأعمال السلطة : إن من يقرأ في كتب الجرح والتعديل وينظر في أقوال المحدثين على الرواة سيدرك حتماً أن المحدثين لديهم مواقف صلبة في التعامل مع الراوي الذي يلتحق بأعمال السلطة أياً كانت طبيعة هذا العمل ، في القضاء ، أو في الشرط ، أو في جباية الزكاة ، أو حتى أنه عرف – فقط – بكثرة دخوله على السلطان ، فهذا الراوي لا يسلم في الغالب من التضعيف والتوهين ، ويمكن أن نمثِّل لذلك بموقف الإمام محمد بن سيرين – وهو أشهر أئمة الجرح والتعديل ، بل ومن المؤسسين لقواعده [2] –

(1) ينظر : دين السطان ، لنيازي عز الدين ، ص110 .

(2) هو محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر بن أبي عمرة البصري . مات سنة (110هـ) . قال ابن حجر : (ثقةٌ ثبتٌ عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى

من أحد الرواة ؛ لمجرد دخوله على السلطان! . قال ابن أبي حاتم: (قال يحيى بن سعيد القطان : "كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال" ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : فذكرت ذلك لأبي ، فقال: دخل في شيء من عمل السلطان ؛ فلهذا كان لا يرضاه) [1]. بل إن عدم الرضا عن الراوي الذي يدخل على السلطان صار سمة عامة لدى كل من ينتمي إلى الرواية ، حتى ولو لم يكن من علماء الجرح والتعديل ، فمثلاً : الراوي أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرَّاني ، طعن في روايته أهلُ بلده ؛ لأنه يدخل على السلطان لحاجة له. قال الميموني: (قلت لأحمد : إن أهل حرَّان يسيئون الثناء عليه ، فقال: "أهل حرَّان قلَّ أن يرضوا عن إنسان ، هو يغشى السلطان لصنيعة له")[2] .

الثانية : أن الدخول على السلطان أو الالتحاق بأعماله يقدح في الراوي حتى ولو اتفق على توثيقه: مهما بلغت مرتبة الراوي في التوثيق فإنه إذا غشي شيئاً من عمل السلطان ، تطاولته ألسن المحدثين بالنقد والذم، فمثلاً الراوي المعروف : خالد بن مهران الحذَّاء ، وهو ثقةٌ، ثبت [3] ، إلا أنه لما استعمله الخليفة أبو جعفر المنصور على العشور[4] بالبصرة[5] ، ضعَّفه ابن علية[6] وهمَّ شعبة بالتحذير منه ، لولا أن نهاه عبَّاد بن عباد، وعفان بن زيد [7]. قال ابن حجر – معلِّقاً على قول من ضعفه رغم إمامته في العلم – : (قلت: والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغيُّر حفظه بآخره ، أو من أجل دخوله في عمل السلطان ، والله أعلم)[8]. فابن حجر – في هذا النص – لما يعلمه من موقف علماء الجرح والتعديل من الراوي الذي يدخل على السلطان ، أحال سبب هذا الكلام الشديد من هؤلاء النقاد إلى ذلك ، وجعله أحد المخارج لهذا الموقف . وهذا يؤكد شدة موقف النقاد وحساسيتهم الشديدة تجاه هذه المسألة .

) . (ينظر : الجرح والتعديل 280/7، ، وسير أعلام النبلاء 606/4 ، وتقريب التهذيب 85/2)

(1) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 230/3 .

(2) التهذيب ، لابن حجر 49/1 .

(3) ينظر : الجرح والتعديل352/3 ، والتهذيب ، لابن حجر 77/2

(4) عُشُور : جمع عُشْر ، ويعني أنه كان الآمر على ما يؤخذ من أموال اليهود والنصارى ، للتجارات دون الصدقات . ينظر النهاية ، لابن الأثير 239/3 .

(5) الطبقات الكبرى ، لابن سعد 295/7 .

(6) التهذيب ، لابن حجر 105/3 .

(7) ينظر : الضعفاء ، للعقيلي 4/2 ، وسير أعلام النبلاء ، للذهبي 191/6 ، وميزان الاعتدال له643/1.

(8) التهذيب لابن حجر 105/3 .

الثالثة : اعتبار عدم الدخول على السلطان مزية يقدم بها الراوي على غيره : بلغ من عناية المحدثين وحساسيتهم الشدة من مسألة دخول الراوي على السلطان أنهم جعلوا عدم الدخول على السلطان ميزة يقدم بها الراوي على من يساويه في الرتبة ، فمثلاً : قال صالح بن أحمد بن حنبل: (قلت لأبي : أيهما أصلح عندك ، وكيع أو يزيد بن هارون؟ قال: ما فيهما بحمد الله إلا صالح ، إلا أن وكيعاً لم يختلط بالسلطان)[1] . وفي ترجمة سليمان بن عتبة ، أثنى أبوزرعة الرازي على سليمان بأنه (لم يكن له عيب إلا لصو قه بالسلطان)[2]. وفي بعض الأحيان يُسأل الناقد عن رأيه في راو ، فيحكم عليه ، ثم يُتبع ذلك بذكر حاله مع السلطان ، إن كان جرى له ذلك . قال الجوزجاني : (سُئِل محمد بن المبارك الصوري عن عمرو بن واقد ، فقال : كان يتبع السلطان ، وكان صدوقاً)[3]. وقال يحيى ابن معين – عن يونس بن بكير : (يونس كان صدوقاً ، وكان يتبع السلطان ، وكان مرجئاً)[4] . وقال العجلي : (يونس بن بكير الشيباني، وكان على مظالم جعفر بن برمك، ضعيف الحديث)[5]. ، ويصوِّر لنا الإمام أحمد بن حنبل موقف الناس من هذا الراوي الذي اشتغل بأمر السلطان –يونس بن بن بكير– ، فيقول : (ما كان أزهد الناس فيه ، وأنفرهم عنه ، وقد كتبت عنه)[6].

الرابعة : كثرة وصايا المحدثين بالبعد عن السلطان وعدم الاقتراب من بلاطه : تكثر في أدبيات المحدثين وتراثهم وصاياهم للرواة بالبعد عن السلطان وعدم الوقوف على بابه ؛ خشية أن يخلف ذلك أثراً سلبياً – ولو يسيراً – على مرويات هذا الراوي، ومما يروى في ذلك قول سفيان الثوري – وهو من أكبر علماء الجرح والتعديل في زمانه – في وصيتة لعبَّاد بن عباد: (وإياك والأمراء، والدنو منهم ، وأن تخالطهم في شيء من الأشياء، وإياك أن تخدع ، فيقال لك: تشفع فترد عن مظلوم أو مظلمة ؛ فإن تلك خدعة إبليس ، وإنما اتخذها فجار القراء سلماً)[7] . بل كان – رحمه الله – إذا أوصى لأحد ، جعل لازمته في الوصية قوله : (إن دعاك هؤلاء الملوك تقرأ عليهم : {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}[8]فلا تُجِبهُم ، فإن

(1) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 9/ 38.

(2) المرجع السابق 289/1 ، والتهذيب ، لابن حجر 184/4 .

(3) التهذيب ، لابن حجر 102/8 .

(4) تاريخ الدوري عن ابن معين 521/3 .

(5) معرفة الثقات ، للعجلي 377/2 .

(6) التهذيب ، لابن حجر 383/11 .

(7) الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 186/1 .

(8) سورة الإخلاص ، آية : 1 .

قربهم مفسدة للقلب)[1]. ولسفيان مواقف مشهورة مع خلفاء بني العباس ، وقد أطال بذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه : (الجرح والتعديل)[2].

ومثل ذلك ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل ؛ حيث دخل عليه أحد الرواة ، وهو أحمد بن سعيد الرباطي – وهذا الراوي كان قد انشغل بعمل الأمير عبد الله بن طاهر – فجعل أحمد لا يرفع رأسه إليه . فقال أحمد بن سعيد : يا أبا عبدالله إنه يكتب عني بخراسان وإن عاملتني بهذه المعاملة رموا بحديثي! . فقال لي : يا أحمد هل بد يوم القيامة من أن يقال : أين عبدالله بن طاهر وأتباعه؟ انظر أين تكون أنت منه . قال : قلت : يا أبا عبدالله إنما ولاني أمر الرباط ، لذلك دخلت فيه ، قال : فجعل يكرر علي : يا أحمد هل بد يوم القيامة من أن يقال : أين عبد الله بن طاهر وأتباعه ؟ فانظر أين تكون منه ؟[3]

الخامسة : موقف أساطين الرواية من علماء السلطة : من المعلوم أن الرواية تدور على مجموعة من الرواة ؛ وذلك بسبب كثرة روايتهم للحديث ، وهؤلاء الرواة لهم مواقف غاية في الصلابة تجاه إغراء السلطة وترهيبها ، ومن الأمثلة على ذلك : من أشهر الرواة المكثرين من الرواية سلمة بن دينار [4] – وهو مكثر جداً من الرواية عن الصحابي سهل بن سعد – فقد روي أنه جاء إليه الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك يسأله أن يطلب حاجته منه ، فكان جوابه : (هيهات ، قد رفعتها إلى من لا يختزل الحوائج دونه ، فإن أعطاني منها شيئاً قَبِلت ، وإن زوى عنِّي منها شيئاً رضيت)[5] . وكما لم ينفع سلاح الترغيب في إخضاع الرواة ، فكذلك أيضاً لم ينفع سلاح الترهيب ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك ذلك موقف أحمد بن حنبل – وهو أحد كبار الرواة والنقاد – من خلفاء بني العباس : المأمون والمعتصم ، وما جرى بينهما من الخلاف والخصومة في فتنة القول بخلق القرآن[6] ، حتى كان المعتصم يواعده بالترغيب تارة ، فيقول له : : (يا أحمد ، أجبني إلى هذا ؛ حتى أجعلك من خاصتي ، وممن يطأ بساطي)[7]، ويتوعَّده

(1) الجرح والتعديل 186/1 .

(2) 105/1 .

(3) تاريخ بغداد للخطيب 166/4.

(4) هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج ، التمّار ، المدني ، القاصّ ، مولى الأسود بن سفيان ، من المكثرين في الرواية ، قال ابن خزيمة : (ثقةٌ ،لم يكن في زمانه مثله) ، وقال ابن حجر : (ثقةٌ عابد) . مات سنة (135هـ). (ينظر : الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم 159/4 ، وتهذيب الكمال ، للمزي 272/11، والتهذيب ، لابن حجر 375/2 ، وتقريب التهذيب له 396/1) .

(5) تاريخ دمشق ، لابن عساكر 29/22 .

(6) ينظر : البداية والنهاية ، لابن كثير 365/10 .

(7) المرجع السابق 367/10 .

بالترهيب تارة ، حتى همَّ أن يسفك دمه [1]. ومع ذلك لم تلين له قناة ، ولم يتزحزح عن موقفه قيد أُنملة .

السادسة : موقف المحدثين من السلطان الذي له عناية بالرواية : إذا كان موقف المحدثين من الراوي الذي ينشغل بأمر السلطان بالغ الحساسية ، فمن باب أولى أن يكون موقفهم من السلطان نفسه أشد وأقوى ، ويكفي أن نعلم – مصداقاً لذلك –أنه لم يوثق المحدثون أحداً من الحكام سوى عمر بن عبدالعزيز [2] . بل حتى لو كان الخليفة إماماً في العلم والمعرفة فإنه لا يكفي – عند المحدثين – أن يصلح للرواية ، فمثلاً الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مع جلالة علمه ، إلا أنه مع ذلك لم تنطبق عليه شروط المحدثين ومعاييرهم في الضبط ، فضعَّفه ابن حبان، مع أنه من أكثرهم تسامحاً في التوثيق[3].

إن هذه الأمور وغيرها تؤكد ما قلناه سابقاً ، وهي حساسية هذه المسألة لدى هؤلاء النقاد ، وتؤكد أيضاً إدراكهم العميق للأثر السلبي الذي قد يتركه انحياز الراوي للسلطان على الرواية ؛ ولهذا وقفوا منها هذا الموقف العلمي الصحيح . مع ملاحظة أن هذا الأثر الذي يلحق بالراوي بعد انشغاله بأمر السلطان هو أثر ظني، وليس متيقناً ؛ بمعنى أنه قد تتأثر رواية الراوي بهذا ، وقد لا تتأثر ، ولهذا ليس بالضرورة أن يُضعَّف كل راو وقع منه هذا الأمر ، ومن الأمثلة على ذلك الإمام الزهري ، وهو أحد أساطين الرواية ، فقد جاء في ترجمته أنه كان يجالس الخلفاء ، ويحضر مجالسهم[4] ، لكن مع ذلك لم يؤثِّر هذا في منزلته؛ . قال الذهبي : (بعض من لا يعتد يعتد به لم يأخذ عن الزهري ؛ لكونه كان مداخلاً للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة ، وأين مثل الزهري – رحمه الله –؟)[5] . ولم تؤثر فيه هذه المجالسة ؛ لأنه بلغ الغاية في الثقة . . كما أنه في المقابل ، لم يكن يداري الحكام على حساب روايته ودينه ، فقد كان – رحمه الله – يقف موقف الند ، ولا يجامل في ذلك أحداً أبداً . ومن ذلك ما روي أنه دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبدالملك، فقال هشام : يا سليمان: من الذي تولى كبره منهم؟[6] قال: عبد الله بن بن أبي ابن سلول، قال: كذبت، هو علي، فدخل ابن شهاب الزهري ، فسأله هشام، فقال: هو

---

(1) البداية والنهاية 368/10 .

(2) تهذيب التهذيب ، لابن حجر 418/7 .

(3) ينظر : الثقات لابن حبان 120/5 .

(4) سير أعلام النبلاء ، للذهبي 339/5 .

(5) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(6) يشير إلى قوله تعالى : (ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ) (سورة النور ، آية : 10) .

عبد الله بن أبي، قال: كذبت ، هو علي، فقال: (أنا أكذب! لا أبا لك، فو الله لو نادى مناد من السماء: إن الله أحلَّ الكذِب ما كذبت)[1] .

هذا هو إذن وقف المحدثين وأئمتهم من السلطة ، والبخاري ومسلم من أركان هذه المنظومة ، بل ومن المقدمين فيها . بل إن البخاري – رحمه الله – أحد أبرز الأئمة الذين كانت لهم مواقف شديدة ومتوترة مع السلطة ، ويمكن فهم طبيعة علاقة البخاري مع السلطة بشكل صحيح إذا عرفنا الطبيعة النفسية لهذا الإمام ، فقد كان – رحمه الله – يحمل في داخله نفساً أبية ، لا يمكن كسرها بالترغيب أو بالتهديد ، ونفهم ذلك من خلال قراءة الكثير من المواقف التي مر بها هذا الإمام ، ومن ذلك مثلاً موقفه مع الأمير خالد بن أحمد الذهلي ، حيث أرسل الأمير إليه يطلب منه أن يحمل كتابيه " الجامع الصحيح " و "التاريخ الكبير " ليسمعهما منه ، فقال البخاري للرسول – موجهاً خطابه للأمير – : (أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس ، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري ، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة ؛ لأني لا أكتم العلم ..) قال الراوي : فكان سبب الوحشة بينهما هذا [2] . فانظر كيف إنه لم يستجب للسلطان في أمر يسير ليس عليه فيه من مذمة شرعاً ، فكيف أن يتصور – مجرد تصور – أن يقع منه استجابة للسلطان في أمر أعظم شأناً من هذا ، بل ويتعلق به إثم عظيم وفساد كبير؟!

ثم أخيراً : على التسليم بأن البخاري ومسلم ألفا كتابيهما وهما واقعين تحت ضغط سلطة بني العباس ، وأن أثر ذلك تعدى إلى الأحاديث المدونة فيهما ، فكيف يفسر لنا الكاتب أن عامة أحاديث الصحيحين مودعة في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا الأخير – أحمد بن حنبل – لا أحد يشكك بأنه كان أبرز خصوم خلفاء بني العباس ، بل هو أحد ضحايا السلطة السياسية العباسية في وقته ، وقد اشتهر ذلك في محنة القول بخلق القرآن![3] .

المبحث الثاني : تعارض أحاديث الصحيحين مع القرآن

في سياق توهين أحاديث الصحيحين يلجأ بعض المنتسبين إلى هذا الفكر إلى إلصاق تهمة اضطراب متون أحاديث الصحيحين وتعارضها مع القرآن ، وأن هذا يدل – برأيهم – على أنها لا

(1) سير أعلام النبلاء ، للذهبي 339/5 .

(2) سير أعلام النبلاء ، للذهبي 464/12 .

(3) ينظر : محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، لعبد الغني المقدسي ، ص 5 ، وص73 ، وص166.

تسلم من الضعف والنكارة، وهذا ما يدفع القول المشهور عند المحدثين من الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين. فدعوى تعارض أحاديث الصحيحين مع القرآن تعد إذن من أبرز الدعاوى التي يطلقها خصوم الصحيحين في العصر الحديث من أصحاب هذا الفكر [1]، ولن أناقش كل الأمثلة التي أوردوها لإثبات صحة دعواهم ؛ لأن ذلك مما يطول ذكره ، لكن سأركز هنا على مناقشة هذا الدعوى من أصلها ، فأقول : إن إهدار الأحاديث الصحيحة والطعن فيها بدعوى معارضتها للقرآن أمر غير مستقيم من الناحية العلمية ؛ وذلك للأسباب التالية :

أولاً : أن معيار عرض الحديث على القرآن هو –في حقيقته– معيار ظني ، بمعنى أن تطبيقه سيخضع بشكل حتمي إلى فهم الناظر وعقله ، وهذا من شأنه أن يجعل هذا المعيار معياراً شخصياً ، وغير موضوعي ، وذلك أننا إذا شرعنا للناس هذا المنهج بالطريقة ذاتها التي فعلها أصحاب هذا الفكر ؛ فإننا حتماً سوف نجد من يبطل النصوص الكثيرة ؛ بحجة التعارض مع القرآن ، وإذا فتشنا في وجه الإشكال رأينا أن التعارض لم يكن في حقيقته بين الآية والحديث ، وإنما بين الحديث وبين فهم هذا الناظر ؛ حيث إن الآية والحديث لا تعارض بينهما بأي وجه ، وهذا ما وقع فيه أصحاب هذا الفكر ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، ولكن سأكتفي بهذا المثال : ذكر أحدهم أن عرض الأحاديث على القرآن سيجعلنا نتوقف عن كل أحاديث المغيبات – وهي واردة في الصحيحين وغيرهما – ؛ لأنها مما استأثر الله بعلمها ، وحديث عائشة صريح في هذا : (من زعم أن محمداً يعلم ما في غد فقد أعظم الفرية على الله) [1] ، واستدلّ على ذلك بالآيات القرآنية التي تقصر علم الغيب على الله –عز وجل– كقوله : { ❒◆✌◆♐ ☞ ✍⌧🕭♌♦
✂♐✍✦ 🕾♑⑩↖⊃⇳🖫♋➔⍓▤↗☠⬀ ↖♦✍■❼
✂♐🕾♑⇳⇔♦⓿⬂🖫☜) [2] ، وقوله سبحانه : { ↖♦⌚🖫♋☠↖
✂♐🕾♑⇳⇔♦⓿⬂🖫☜ ▫♦⌧• ③↖➔⇳♍♋❷↖ ↖♦✍■❼🗐
➘⌧⑩⬂🖮♋❍♎⌚🖽 🕮❒■♦⑨⬦✂) [3] ، ثم قال : (فهذه الآيات صريحة في أنه لا يعلم الغيب إلا الله ، وقد أمر الرسول بأن يكل الأمر إلى الله ، سواء كان عن الساعة أو ما بعدها) [4].

---

(1) ينظر : نحو فقه جديد ، لجمال البنا 250/2 . وينظر كتاب : الحديث والقرآن لابن قرناس ، نشر دار الجمل ، فقد حاول في الكتاب أن يصنع إشكالات بين الحديث والقرآن ، ومثّل لذلك بجملة كبيرة من أحاديث الصحيحين .

(1) أخرجه مسلم في صحيحه 110/1ح457

(2) سورة آل عمران ، آية :179 .

(3) سورة الجن ، آية : 26 .

(4) نحو فقه جديد ، لجمال البنا 250/2 .

ومن دون شك أن هذا الفهم له خطورته العقدية ؛ وذلك لأنه يؤول بصاحبه إلى إنكار بعض الثوابت في الشريعة ، مما يتعلق بالإيمان بالغيب ، كالإيمان بعذاب القبر، وأشراط الساعة، كالمهدي ، والدجال ، وتفاصيل عذاب أهل النار ، ونعيم أهل الجنة ، ونحو ذلك . وعند مناقشة هذا الفهم نجد أن أول ما ينقضه هو القرآن الذي يتحاكم إليه هذا المعترض ؛ فإن الله – عز وجل – نفى عن جميع البشر معرفة الغيب في كثير من الآيات ، لكنه –سبحانه– أخبر أنه قد يطلع بعض الرسل على ما يكون في الغيب ، فقال –سبحانه– في الآية السابقة :

⬀☠⬈▤⬕➔⬀▣⇳⮌⬉⑩ఌ♑ ✦✐✍✄ ♦♌⍾☒✍ ✍♦✋♦❐}
⅄✐✍✄ ❍♊⬀▤◷♑♦❐ ☞▣⬂⓿♦⬄⬂♑✍✄ ❼■✍♦⬉
♊♦✋ ◷ఌ🕮⬀✄←♋❿❻ ♊ఌ✋ ⌀☞🖫♦☝⬂♑⑥
. وقد حصل هذا لبعض الأنبياء ، كما كان ذلك لعيسى ، فقال – (↓⬈✐✍♦⌖☐④

سبحانه– : { ✍⬕☺⬀✍ ☠⬈▤⬉⊙⬀❍▭♦☼↑🕮♦❐
❼⬀× ♦♌❐⬉❷⬀⌘❍⑨♦✍ ✍♦✋♦❐ ♦♌❑➔▣⬈✍▫♦✍
•• ♦✌✍♦⍾ } وقال عن يوسف : { ، [1] (⬀☠➔⧖ఌ✍❑⬉⓿←✍

⋞✍✍⬕➔♦⬖ ✍⬕☺⬈▤⓿ఌ✍▫♦③
✍⬕☺⬈▤➔✍▫✶⧖♦☼ ·♦⬀☽ ▦◷ఌ❍ఌ☼✍♦⍾⬕⬀❷➔✍
♌❐🕮 •✍⬀⧖♦⍾ ◷ఌ🕮⬀✄③⌀❐▫♦☝⬀✍
✍❍☺ఌ✋ ✍⬕☺⬈▤ఌ♑◷♦❶ 🗐 ✍⬕☺⬈▤◆⓿ఌ✍▫♦③
. [2] (☑❼⬀■🗁♦❻ ⌀⌀♉⬕☺❋▣♦⬊

أما قول عائشة – رضي الله عنها – : (من زعم أن محمداً يعلم ما في غد فقد أعظم على الله الفرية) فإن هذا حقٌ ولا ريب ؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم– بشر لا يعلم الغيب ، ولم يختلف علماء المسلمون في هذا، ولكنه كغيره من الأنبياء قد يطلعه الله على ما يكون في المستقبل ؛ لأجل تبليغ رسالته ، وقد حصل هذا، فأخبر– صلى الله عليه وسلم– بما يحصل بين يدي الساعة، وبما يكون يوم القيامة، ونحو ذلك ، وهذا لا يتنافى أبداً مع بشريته – صلى الله عليه وسلم – ومن توَّهم ذلك ، فقد قدح في نبوته .

ثانياً : من الناحية العقلية ؛ يمكن نقض استعمال هذا المعيار ، فيقال: إذا كان عرض الحديث على القرآن يثبت الحديث أو ينفيه فإننا سنعرض هذا المعيار على كتاب الله ، فهل وجد في القرآن ذلك ؟ والجواب بالنفي بالتأكيد؛ لأن الله – عز وجل – أمرنا بالأخذ بما جاء به الرسول والانتهاء عما نهى عنه، وذلك بقوله: { ❐♦✋♦✍✐ ⬈♦✄✍♦♑▤⬈☠⬉

---

(1) سورة آل عمران ، آية :49 .

(2) سورة يوسف ، آية :37 .

⬀☠⬈▤♑◉☐&♦✠ ☙♦✌◆❒ ➔■❐⬈⓿⬉②⬧⬜ ⬉✌❑➔♒■❷♑◉☙✂
⬉♦✡⬀❍➔ ⬧⬜☙☙☼☞♦♑➔❑✂☎)[1] ، وكان أمراً مطلقاً، ليس فيه الأمر بعرض هذه الأحاديث على القرآن[2]، فكيف نبطل النصوص النبوية بأمر لم يرد في القرآن ، بل جاء الأمر بخلافه ؟!

ثالثاً : أن ما ورد من استعمال الصحابة لهذا المنهج لا يمكن – بحال – قياسه على استعمال أصحاب هذا الفكر له ، وقبل مناقشة ذلك أذكر بعض استعمالات الصحابة لهذا المعيار ، فمن ذلك ما روي عن عمر أنه حين حدثت فاطمة بنت قيسٍ بقصتها في سُكنى المطلقة ، وقالت له : طلقني زوجي ، فأردت النُّقلة ، فأتيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال : "انْتقلي إلى بيت ابن عمك عمْرو بن أم مكتوم ، فاعتدِّي فيه " ، فحصبه الأسود ، وقال : ويْلك ، لِمَ تُفتي بمثل هذا ؟ فقال عمر : إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعاه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإلا لم نترك كتاب الله لقول امرأة ﮋ – تعالى–:(ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ)[3]ومثل ذلك قصة عائشة في تخطئة عمر وابنه عبد الله ، عندما حدثا عن النبي – صلى الله عليه وسلم –:(إنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ)، فقالت عائشة : (رحِم الله عمر ، والله ما حدَّث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : إنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ .... ، ولكن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–قال: "إنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَاباً بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ " ، وقالت : حسبكم القرآن: ((□ □ □ □ ی))[4][5]. إضافة إلى استعمالات الصحابة لهذا المنهج فقد كان للأئمة بعض النصوص في هذا المعنى، من مثل الإمام الأوزاعي فإنه لما سُئِل : (أكُل ما جاءنا عن النبي – صلى الله عليه وسلم – نقبله ؟ أجاب : " نقبلُ مِنه ما صدَّقه كتاب الله –عز وجل– فهو منه، وما خالفه فليس منه " ، فقيل له : إن الثقات جاءوا به ؟ قال : " فإن كان الثقات حملوه عن غير الثقات ؟ ")[6] ، ومن ذلك قول الشافعي في الاستدلال على أن الصلاة لا يقطعها شيء ، حيث ذكر رأيه في حديث : (يَقْطَعُ الصَّلاَةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ)[7] وأنه غير محفوظ ، ثم قال بعد ذلك : فإن

(1) سورة الحشر ، أية :7 .

(2) ينظر : مدخل دلائل النبوة ، للبيهقي 27/1 ، جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر 190/2، 191 ، والموافقات ، للشاطبي 331/4 ، والبحر المحيط، للزركشي 237/3 ، وإرشاد الفحول، للشوكاني 97/1.

(3) سورة الطلاق ، آية : 1 .

(4) سورة الإسراء ، آية : 15 .

(5) أخرجه البخاري 432/1ح1226 ، ومسلم 43/3ح2193 .

(6) تاريخ دمشق ، لابن عساكر 378/60 .

(7) أخرجه مسلم 365/1ح270 .

قيل: فما يدل عليه كتاب الله من هذا ؟ قيل : قضاء الله أن ((ى) والله أعلم : أنه لا يبطل عمل رجل عمل غيره ، وأن يكون سعي كل لنفسه وعليها ، فلما كان هذا هكذا ، لم يجزْ أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره)[1]. وقال في موضع آخر : (فإياك وشاذَّ الحديث ، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث ، وما يعرفه الفقهاء ، وما يوافق الكتاب والسُنَّة ، فقِس الأشياء على ذلك ، فما خالف القرآن فليس عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وإن جاءت به الرواية)[2] .

هذه النصوص والمواقف توهم أن عرض السنة على القرآن كان منهجاً موجوداً لدى الصحابة ومن بعدهم، فهل هذا يسوغ استعمال هذا المنهج كما يفعله أصحاب هذا الفكر ؟ والجواب على ذلك بأن يقال : إن ثمة فروق منهجية بين منهج الصحابة والنقاد ، وبين منهج أصحاب هذا الفكر ، ومن أبرز هذه الفروق:

أولاً : أن علماء الحديث ينظرون إلى السنة على أنها وحي غير متلو ، ويعبر الإمام الشافعي عن موقف المحدثين من السنة ، فيقول : : (ما فرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – شيئاً قط إلا بوحي ، فمن الوحى ما يتلى ، ومنه ما يكون وحياً إلى رسول الله – صلى اله عليه وسلم – فيستن به... وقد قيل : ما لم يتل قرآناً ، إنما ألقاه جبريل في روعه بأمر الله ، فكان وحياً إليه ، وقيل : جعل الله إليه لما شهد له به من أنه يهدى إلى صراط مستقيم أن يسن ، وأيهما كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه ، ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سنَّ لهم ، وفرض عليهم اتباع سنته)[3] .

أما موقف أصحاب هذا الفكر من السنة فهو موقف إشكالي ملتبس ، ولم أعثر لهم على أي نص يصرح فيه أحدٌ منهم بحجية السنة ، واعتمادها كمصدر من مصادر التشريع .

ثانياً : أن الصحابة والنقاد يستعملون هذا المنهج في مرحلة ما قبل ثبوت النص ، فإذا ثبت النص لديهم ، تحولوا من إسقاط النص إلى التوفيق بينه وبين الآية ، وذلك يفهم من تصرف عمر ، حيثُ طلبَ من محدِّثه أن يأتي له بشاهدين على ثبوت النص ، وإلا سيلجأ إلى الأخذ بظاهر الآية الكريمة ، وهذا يدلُّ على أن الخطوة الأولى عندهم هي الاستيثاق من ثبوت النص قبل إسقاطه .

(1) اختلاف الحديث ، للشافعي ص512 .

(2) الأم ، للشافعي 339/7 .

(3) الأم ، للشافعي 314/7 .

أما أصحاب هذا الفكر فيستعملون هذا المنهج بعد ثبوت النص ؛ وذلك لأنهم لا ينظرون إلى ثبوت النص من عدمه ، بل ولا يعولون على ذلك بحال ، وإنما يحكمون على النصوص بالأحكام الاستباقية المرسلة ، دون نظر لقضية الثبوت أو رعاية لحرمتها .

ثالثاً: أن الاختلاف بين الصحابة وبين أصحاب هذا الفكر من جهة مناط الرد، فالصحابة مناط الرد عندهم هو عدم ثبوت النص ،كأن يخالف نصاً آخر من القرآن أو السنة، فمثلاً عائشة لما ردَّت حديث ابن عمر لم ترده لأجل مخالفته لعقلها ، وإنما لأجل معارضته لنص آخر من السنة ، فقالت : (والله ما حدَّث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، ولكن رسول الله –صلى الله عليه وسلم – قال: " إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ " ، ثم أكَّدت ردَّها للنص الآخر بقولها : حسبكم القرآن: (□ □ □ □ ى)[1]. ويؤكِّد ذلك قول الشافعي المتقدم ؛ حيث اشترط في الحديث المعروض على القرآن أن يكون حديثاً شاذاً ، وغير معروف عند الفقهاء والعلماء ، وعبَّر عن ذلك بقوله : (إياك والشاذ من الحديث ...).

أما أصحاب هذا الفكر ، فمناط الرد عندهم هو الاستنكار العقلي المجرد لمتن الحديث ، فمثلاً يقرر أحدهم – وهو من أرفعهم صوتاً بالدعوة إلى هذا المنهج – أن عرض الأحاديث على القرآن سيجعلنا نتوقف أمام مجموعة من الأحاديث ، ومنها الأحاديث التي تنص على طاعة الحكام ، والصلاة خلف كل بر وفاجر، ويحكم عليها بالوضع، ثم يُعلِّل الحكم بعلةٍ ظنية مُدعاة، وهي أنه أريد بهذه الأحاديث إسكات الناس عن المعارضة ، وإلزام الناس الطاعة! [2]. إذن : مناط الرد عنده هو معارضة النص لبعض العلل الظنية ، – وهي – كما رأينا – علل واهية– وليس لأجل معارضتها للنصوص الأخرى ، وهذا يناقض تماماً منهج الصحابة في ذلك .

وبناء عليه ، فيقال : إن إسقاط هؤلاء منهجهم على الصحابة والسلف هو إسقاط غير موضوعي ، وغير علمي ؛ لأن القضية المركزية عند الصحابة هي ثبوت النص، وأما عند هؤلاء ، فالاستشكال العقلي المجرد هو القضية الأولى والأخيرة عندهم ، وهذا منهج غير علمي كما رأينا ، فضلاً على أن العقل – في أصله – مهما بلغ ارتفاعه فهو محدود الإمكانيات والمجالات ، ولهذا يقول الشافعي : (إن للعقل حداً ينتهي إليه ، كما أن للبصر حداً ينتهي إليه)[3]، وقابلية

---

(1) سورة الإسراء ، آية : 15 .

(2) ينظر : نحو فقه جديد ، لجمال لبنا 2/ 256 .

(3) مناقب الشافعي ، للبيهقي 187/2 .

العقل للتطور والترقي من أظهر الأدلة على قصوره عن حد الكمال [1]. كما أن المعايير العقلية ليست واحدة ، بل إن العقل البشري لا يسلم من التأثر بالأهواء والآراء والعادات، ولذا كانت أحكام العقل مختلفة في كثير من القضايا ، مما يؤدي إلى الاضطراب والتنازع والتناقص ، مع أن المرجع في كل ذلك إلى العقل! فإلى أي عقل يكون التحاكم؟ وكيف يحتكم إلى شيء يتفاوت ويتباين ويتصف بالنسبية زماناً ومكاناً؟[2] .

وكما ظهرت المفارقة بين المنهجين من جهة النوع – كما بينا في الفرق السابق – فهي ظاهرة أيضاً من جهة الكم ، وذلك أننا لو أردنا أن نعد الأحاديث التي استعمل الصحابة لها هذا المنهج ، لوجدنا أنها لا تزيد في أكثر أحوالها عن العشرات، وفي المقابل لو عددنا الأحاديث التي أسقطها هؤلاء بدعوى استعمال هذا المنهج لكانت بالآلاف! بل إن أحدهم يُصرِّح بأن إعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد نصف الأحاديث المتداولة بين الناس !![3].

ويمكن تفسير هذا التباين في هذه النتيجة بأن الصحابة والنقاد – كما مر معنا –كانوا يتعاطون مع النصوص وهم يعتقدون حجيتها ، وأنَّ كل حديث ثابت هو أصل مستقل بذاته ، وأنَّ هذه الأحاديث تأتي في المنزلة الثانية بعد القرآن من جهة التشريع والمكانة ، وأنها وحي من رب العالمين ، لكنه وحي غير متلو.

ولهذا أكدوا على أن عرض السنة الصحيحة على القرآن هو دلالة على الجهل؛ لأن سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – في كل موضع لا تختلف مع القرآن، وأن الله أبان لنا أن سُنن رسوله فرض علينا بأن ننتهي إليها ، لا أن يكون لنا معها من الأمر شي ءٌ إلا التسليم لها و اتباعها ، وليس لها أن تعرض على قياس ولا على شيء غيرها[4].

أما هؤلاء فيتعاطون مع النصوص وهم يتشكَّكون أصلاً في ثبوتها بالكلية ، وعلى هذا فإن طرحها والسخرية منها ؛ لمجرد الاستنكار العقلي المجرد لها ، هو أمرٌ سائغ ومقبول عندهم ، بل إن بعضهم صورها كالأوثان ، التي تعبد من دون الله [5]، وأنها ضد الحياة [6] ، ومن كانت

---

(1) نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل ، لخالد الدريس ، ص140.

(2) المرجع السابق ، ص141.

(3) ينظر : نحو فقه جديد ، لجمال لبنا 2/ 248 .

(4) ينظر : اختلاف الحديث ، للشافعي ، ص 484 .

(5) ينظر : نحو فقه جديد ، لجمال البنا 18/2 .

(6) ينظر: جناية قبيلة "حدثنا" ، لجمال البنا ، ص102 .

النصوص النبوية عنده بهذه المنزلة فلا عجب أن يعطلها أو يتهكم بها . فهذا -إذن- هو وجه المفارقة ، وهذا هو سرها .

وخلاصة القول فإن إبطال أحاديث الصحيحين ونقضها بدعوى معارضتها للقرآن أمر غير مستقيم علمياً ، ولا يمكن – بحال – قياسه على استعمال الصحابة ؛ لأن قضية ثبوت النص عند الصحابة ، هي القضية المركزية التي يحومون حولها، فإذا ثبت النص عندهم ، فلا مجال لمخالفته ، أو طرحه ، أو تأويله ، وإنما هو التسليم والانقياد . أما أصحاب هذا الفكر ، فلا تشكل هذه المسألة أي اهتمام لديهم ، وإنما الأصل الذي ينطلقون منه هو النظر العقلي المجرد ، وهذا منهج -كما رأينا- لا يحمل في داخله أية قيمة علمية ، وإنما يجعل النصوص المقدسة تحت مقصلة الفهوم المتباينة ، والمعايير الشخصية ، وهذا عبث لا ينتهي .

المبحث الثالث : رواية الشيخين عن بعض الرواة الضعفاء

الطعن في راوي الحديث يعني – ببساطة – إسقاط النص الذي ينقله هذا الراوي ، وعلى هذا فإن الطعن في رواة الصحيحين ، واتهامهم بالضعف والقصور يؤول في آخر الأمر ومنتهاه إلى الطعن في هذين الكتابين ، والتشكيك في مصداقيتهما ، ولهذا دفع أصحاب هذا الفكر إلى تكريس هذه الاتهام ، وأن الشيخين مهما قيل عن صحة كتابيهما فإنه عند التدقيق في أحوال بعض رواتهما سنجد فيهم من وصف بالضعف عند علماء الحديث .

وقد عبر عن ذلك أحدهم فقال : (وقد غالى بعضهم كثيراً في التعامل مع من روى له في الصحيحين أو أحدهما حتى وصفه بأنه قد جاز القنطرة "، ويعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما يقوله علماء الرجال ، ولا يعبأ بما يصدرونه بحقه من أحكام وتقييمات ، مع ما في هذا القول من خروج على ضوابط علم الحديث وقواعده ، التي أسَّسَ لها العلماء ، وساروا عليها قبل تدوين الصحاح وبعدها ، ولكن رغم ذلك ، فقد طعن العديد من العلماء والمحدثين في البخاري ومسلم ؛ بسبب روايتهما عن بعض من جرحه علماء الرجال في صحيحيهما...)[1] .

ويمكن أن ندفع هذا الإشكال في النقاط التالية :

---

(1) صحيح البخاري من منظور آخر ، لعلاء السعيدي ص74 . وينظر في هذا : نحو فقد جديد ، لجمال البنا 25/2 ، وتدوين السنة ، لإبراهيم فوزي ، ص 196 ، والحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ، لمحمد حمزة ، ص228 ، ونحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، لإسماعيل الكردي، ص 314 . وسدنة هياكل الوهم ، لعبد الرزاق عيد ، ص59 .

الأولى : لا بد – بداية – من تقرير أمر مهم ، وهو أن البخاري ومسلم إمامان معتبران عند علماء الجرح والتعديل، ويكفي شاهداً على ذلك صحيحاهما ، إذا لا يمكن بحال أن يؤلفهما من لم يبلغ المنتهى في معرفة الرجال والخبرة بهم . وعلاوة على ذلك أنهما ألفا في الرجال مصنفات متفرقة ، كانت –من بعد– هي عمدة النقاد في معرفة الرواة ، والحكم عليهم [(1)]، كما أنهما مصنفان في طبقة النقاد المعتدلين[(2)]، ويترتب على هذا التقرير ، أنهما إذا أخرجا لراو متكلم فيه ، فإن هذا هو ما أدى إليه اجتهادهما بأن هذا الكلام لا يضره في رواياته البتة[(3)].

الثاني : أنه إذا خرّج البخاري ومسلم أو أحدهما لراو متكلم فيه ، فإن لديهما عدة اعتبارات علمية في ذلك، لا يملك من يطلع عليها إلا الإذعان لها ، ومن هذه الاعتبارات :

أ –أن يكون هذا الراوي الذي أخرجا حديثه (يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً ، أو حيث تابعه غيره ، ونحو ذلك)[(4)] . وقال الذهبي : (فما في الكتابين – يعني صحيحي البخاري ومسلم– بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول وروایاته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة)[(5)] .

ب أن يخرج الشيخان أو أحدهما لأحد الرواة الذين تُكلِّم فيهم ، لكن عند التدقيق في ذلك نجد أنهما إنما أخرجا له في حالة خاصة ؛ كأن (يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه ، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة ، وهو مدلس ، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس)[(6)] . بمعنى أن يخرج الشيخان أو أحدهما لراو متكلَّم فيه من ناحية العموم ، لكنهما ينتقيان من حديث هذا الراوي ما يعلمان أنه أصاب فيه ، فيأتي من يقدح في كتابيهما بناء على الحكم العام في هذا الراوي، دون ملاحظة منهج الانتقاء الذي يستعملانه كثيراً في كتابيهما. قال الزيلعي – مقرراً هذا المنهج عند الشيخين – : (ولكن صاحبي الصحيح –رحمهما اللّه– إذا

---

(1) كالتاريخ الكبير ، والتاريخ الصغير ، للبخاري ، والتمييز ، لمسلم بن الحجاج .

(2) ينظر : الموقظة ، للذهبي ، ص 20 .

(3) التنكيل ، للمعلمي 120/1 .

(4) التنكيل ، للمعلمي 120/1 .

(5) الموقظة ص79 – 81. وينظر : الأئمة الستة : تراجمهم ، مصنفاتهم ، مناهجهم ، شروطهم ، لعبد الوهاب الزيد ، ص8 .

(6) التنكيل ، للمعلمي 120/1 .

أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات)[1]. ومثل ذلك ما يفعله الإمام مسلم في صحيحه ، فقد كان يمارس منهج الانتقاء على نحو علمي دقيق، ومن ذلك إخراج مسلم لأحمد بن عبد الرحمن بن وهب ، وهو قد تغيّر حفظه [2] ، لكن عند التفتيش عن سبب ذلك ، نجد أن مسلماً أخذ عنه قبل حصول هذا التغير . قال إبراهيم بن أبي طالب: (قلت لمسلم: قد أكثرت في " الصحيح " عن أحمد بن عبدالرحمن الوهبي، وحاله قد ظهر، فقال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر)[3] ، فمسلم إذن أخذ عنه قبل أن يطرأ عليه هذا العارض . وقال ابن القيم – معلِّقاً على كلام ابن القطان في تضعيف مطر الوراق [4] ، وعيبه على مسلم في إخراج حديثه –: (ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه ؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه ، فغلط –في هذا المقام – من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيىء الحفظ ، فالأولى: طريقة الحاكم ، وأمثاله . والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله ، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن)[5] . ومثل ذلك ذلك قد يخرج البخاري ومسلم لأحد الرواة الذين تكلم فيهم ، لكن عند التدقيق في موضع إخراج حديث الراوي نجد أن صاحبي الصحيح أخرجا لهم في المتابعات أو الشواهد ، بمعى أنه لم يخرجا له في إسناد أصلي ، وإنما في طرق أخرى ، ويمكن أن نوضح ذلك بتصرف الإمام مسلم مع مطر بن طهمان الوراق ، وهو متكلم فيه، ورغم أن مسلماً ينتقي من حديثه – كما مرَّ معنا في كلام ابن القيم – إلا أنه زيادة على ذلك فلم يخرج مسلم له في الأصول شيئاً، وقد اعترض أحد أصحاب هذا الفكر[6] على مسلم بإخراج لحديث مطر ؛ لأنه ضعيف ، وقد قدح فيه عامة النقاد ،

(1) نصب الراية ، للزيلعي 1 / 341 .

(2) هو أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري ، لقبه : بَحْشل ، يكنى أبا عبيد الله ، قال ابن حجر : (صدوق تغير بآخرة) . مات سنة (264هـ) . (ينظر : الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم59/2 ، والتهذيب 47/1 ، وتقريب التهذيب 40/1)

(3) صيانة صحيح مسلم ، لابن الصلاح ، ص97 ، وسير أعلام النبلاء ، للذهبي 568/12 .

(4) هو مَطَر بن طهمان الوراق ، أبو رجاء السلمي ، مولاهم ، الخراساني ، سكن البصرة . ضعف ابن القطان روايته عن عطاء، وشبهه بابن أبي ليلى في سوء الحفظ . قال ابن حجر (صدوقٌ ، كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف) . مات سنة (152هـ) . (ينظر : الجرح والتعديل 287/8 ، والتهذيب152/10 ، وتقريب التهذيب 187/2) .

(5) زاد المعاد 351/1 .

(6) ينظر : نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، لإسماعيل الكردي ، ص319 .

، كابن القطان وغيره ، واستنكروا على مسلم إخراجه لحديثه [1] . لكنه يمكن – ببساطة – دفع هذا الإشكال إذا عرفنا أن مسلماً – رحمه الله – أخرج لمطر في باب الشواهد والمتابعات وليس في الأصول ؛ فقد أخرج له في باب (النهي عن كراء الأرض): قال مسلم: (وحدثني أبو كامل الجحدري ، حدثنا حماد بن زيد ، عن مطر الوراق ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – نَهَى عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ)[2] ، ثم بعد ذلك أخرج بعده حديثين بالمعنى ذاته ، ولكن من طريق صحابة آخرين : الحديث الأول : قال مسلم : وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مالك بن أنس ، عن داود بن الحصين ، أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُزَابَنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ فِى رُءُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ كِرَاءُ الأَرْضِ)[3] . الحديث الثاني: قال مسلم : حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا ابن حسن بن يسار ، حدثنا ابن عون ، عن نافع ، أن ابن عمر كان يَأْجُرُ الأَرْضَ – قَالَ – فَنُبِّئَ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ – قَالَ – فَانْطَلَقَ بِ ي مَعَهُ إِلَيْهِ – قَالَ – فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِ يِّ –صلى الله عليه وسلم– أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ[4] . ففي هذين الحديثين النهي عن كراء الأرض ، ، إلا أنه في الحديث الأول –حديث أبي سعيد الخدري– جاء النهي بلفظ (المحاقلة) وهي كراء الأرض كما فسرها الراوي في آخر الحديث . وفي الحديث الثاني – حديث رافع بن خديج – جاء النهي صريحاً عن كراء الأرض . فظهر مما تقدم أن هذين الحديثين هما شاهدان لحديث مطر الوراق – حديث جابر بن عبد الله – ، فيكون إخراج مسلم لحديث مطر هو في باب الشواهد ، وليس في باب الأصول . إضافة إلى أن مسلماً ذكر بعد حديث مطر إسناداً آخر لحديث جابر ، ليس فيه مطر ، فقال: (وحدثني هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، اخبرني عمرو – وَهو ابن الْحَارث – أن بُكيراً حَدَّثَه أن عبد الله بن أبي سلمة ، حدَّثَه عن النعمان بن أبي عياش ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– نَهَى

(1) ولمعرفة أقوال النقاد فيه ، ينظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 287/8 والتهذيب لابن حجر 152/10 .

(2) مسلم 5 / 18ح3997 .

(3) 5 /21ح4016 .

(4) 5 / 22ح4024 .

عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ)[1]، وهذه تعد من المتابعات لحديث مطر . فهل بعد هذا يعاب مسلم على إخراج حديث مطر؟ وهل يمكن القول إذن إن حديث النهي عن كراء الأرض ضعيف ؛ لأن فيه مطرا الوراق؟! . وإضافة إلى ذلك فإنه تقدم معنا أن مسلماً كان ينتقي من حديث مطر ما يعلم أنه أصاب فيه.

الثالث : أن أصحاب هذا الفكر تسوَّروا محراب هذا العلم دون الإلمام بالقدر الواجب من مقدماته ، فلكونهم أجانب عن علم الحديث فإنهم يستشكلون مالا يستشكل ، وتتحول المسائل الصغيرة في عقولهم إلى إشكالات كبيرة، وهي عند علماء النقد لا تستحق الالتفات لها ، فمثلاً : في مسألتنا هذه يقرأ أحدهم في ترجمة أحد الرواة أن إماماً وصفعه بالضعف فيذهب يشنع على صاحبي الصحيح لإخراجهم حديثه ، وكيف غاب عنهم ذلك ، لكنه لا يستوعب أن علم الجرح والتعديل لا بد للناظر فيه أن يتوافر على قدر واجب من مقومات النظر والبحث فيه ، من مثل معرفة قواعد الجرح والتعديل ، وكيفية الموازنة بين أقوال الأئمة النقاد عند الاختلاف ، ومتى يطرح قول هذا الإمام ومتى يقبل ، فمثلاً قال أحد أصحاب هذا الفكر – معترضاً على الإمام مسلم في إخراج حديث أحد الرواة – : (ولا نزال نجد كثيراً من العلماء يطعن في ببعض رجال صحيح مسلم ، نذكر على سبيل المثال فقط من ذلك: قال الحاكم النيسابوري: فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح ، فعيب على مسلم بإخراجه في الصحيح) [2] . لكن عند مراجعة ترجمة الراوي في كتاب "التهذيب" لابن حجر نجد أن جمهور النقاد على توثيقه ، فقد (وثَّقه الثوري ، وابن عيينة ، وابن معين ، وسئل عنه أحمد : لا أعلم إلا خيراً ، وقال العجلي : جائز الحديث ، صدوق ، وكان فيه تشيع ، وضعفه النسائي ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : "صالح الحديث، صدوق يهم، كثير يكتب حديثه ، قلت : يُحتج به؟ قال: لا . وقال الحاكم :ليس هو من شرط الصحيح ، وقد عيب على مسلم إخراجه لحديثه) [3] .

وعند المقارنة بين أقوال من وثقه ، وأقوال من ضعفه ، نحكم عليه بالتوثيق دون أدنى تردد ؛ وذلك لأن من وثقه هم جمهور النقاد، كما أنهم يمثلون الطرف المعتدل في أحكامهم على الرواة . ولو نظرنا في أقوال من ضعفه لرأينا أن أقوالهم لم تسلم من معارض، فممن ضعفه: أبو حاتم الرازي ، ومع أنه متشدد في الجرح إلا أنه لم يوهِّنه جداً، وإنما حكم عليه أولاً بأنه صالح الحديث ، ويكتب حديثه، ثم بعد ذلك حكم بعدم الاحتجاج به ، وقوله : "صالح الحديث"، تُعدُّ من مراتب

---

(1) صحيح مسلم 5 / 20ح4009 .

(2) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث للكردي ص 318 . وينظر كلام الحاكم في "سؤالات مسعود السجزي له ص108-109 .

(3) ينظر : التهذيب ، لابن حجر 269/8 .

التعديل ، عند ابن أبي حاتم ، وليست من مراتب الجرح [1] . كما أننا لو اعتبرنا كل جرح قاله أحد من النقاد دون مراعاة للقواعد العلمية لهذا الفن لما سلم لنا الكثير من الرواة . ولهذا كان من الخطأ قبول الجرح بإطلاقه من غير تفسير ، فإننا – كما قال السبكي – : (لو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه ، لما سلِم لنا أحد من الأئمة ؛إذ ما من إمام إلا وطعن فيه طاعنون)[2]، بل قال الذهبي : (لو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة ، والتابعين ، والأئمة)[3]. وقال أبو بكر الحازمي : (أما إيداع البخاري ومسلم في كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يردُّ به حديثهم)[4]. والمقصود أنه ليس العبرة بحكاية الجرح ، وإنما في صحة تنزيله على الراوي ، وفق القواعد العلمية المعتبرة لهذا الفن ، وهذا ما يعوز أصحاب هذا الفكر .

وخلاصة القول أن الاعتراض على الشيخين بدعوى أنهما يخرجان عن بعض الرواة الضعفاء اعتراض غير سديد ، ولا يصمد أمام المنهج العلمي الصحيح ، بل إنه يدل دلالة ظاهرة على خلو قائله من الأدوات المعرفية الصحيحة .

(1) الجرح والتعديل ،لابن أبي حاتم 37/2 .

(2) قاعدة في الجرح والتعديل ، للسبكي ، ص13 .

(3) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، للذهبي ، ص 1 .

(4) شروط الأئمة الخمسة ص69 وص 70 .

المبحث الرابع : مواقف بعض العلماء من الصحيحين

من وسائل أصحاب هذا الفكر للطعن في الصحيحين الاتكاء على مقالات لبعض العلماء يؤكد فيها أصحابها إلى وجود بعض الأحاديث الضعيفة فيهما ، من مثل قول ابن الصلاح : (...لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما – يعني البخاري ومسلم – بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق ، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ – كالدارقطني – وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ، والله أعلم)[1] . وقوله في موضع آخر : (جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته ، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر ، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه ؛ وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول ، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع)، ثم قال : (وإذا عرفتَ هذا فما أخذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول وما ذلك إلا في مواضع قليلة)[2] ، وقال النووي : (أمَّا قول مسلم "ليس كل صحيح عندي وضعته هنا ، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه" ، فمشكل ؛ فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها ؛ لكونها من حديث من ذكرناه ، ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه)[3] . وقال الحافظ العراقي : (قال محمد بن طاهر في كتابه "شروط الأئمة: "شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور" ، وليس ما قاله بجيد ؛ لأن النسائي ضعَّف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما)[4]. وقال ابن تيمية : (وكذلك في صحيح مسلم ، فيه ألفاظ قليلة غلط فيها الراوي ، وفي تفسير الأحاديث الصحيحة مع القرآن ما يبين غلطها)[5]. ، ونحو ذلك من المقالات .

وكذلك من وسائلهم في إسقاط الصحيحين الاتكاء على بعض المحاولات النقدية لبعض المحدثين في نقد بعض أحاديث الصحيحين ، من مثل ما فعله أبو الفضل ابن عمار الشهيد (ت 317هـ) ، حيث ألف كتاباً اسمه : (علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم) ، وهو خاص ببعض الأحاديث في صحيح مسلم ، وقد ذكر فيه ستة وثلاثين حديثاً ، رواه مسلم في صحيحه ، وفيها

(1) مقدمة ابن الصلاح ، ص 10 .

(2) صيانة صحيح مسلم ، ص 86 .

(3) شرح النووي على صحيح مسلم 33/1 .

(4) فتح المغيث ، للعراقي ، ص21 .

(5) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسح 391/1 .

علة[1]. ومن مثل ما فعله الإمام الدارقطني (ت 385هـ) ، وهو أشهر من عرف بنقد أحاديث الصحيحين ، وله في هذا كتابان : الأول : كتاب (العلل) وقد ذكر فيه مجموعة كبيرة من الأحاديث وبيَّن عللها ، ومن بين هذه الأحاديث مجموعة يسيرة رواها البخاري ومسلم . والثاني كتاب (التتبع) وقد انتقد في كتابه هذا بعض الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما ، وبلغت الأحاديث مائتان وثمانية عشر حديثاً [2]. ، ومنهم أبو مسعود الدمشقي (ت401هـ) ، حيث ألف كتاباً اسمه : (الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم) ، وقد جمع فيه بعض انتقادات الحافظ الدارقطني لبعض الأحاديث في صحيح مسلم ، وعددها خمسة وعشرون حديثاً ، وقد أجاب عنها كلها[3]. ، ومنهم : أبو علي الجياني ، (ت 498هـ) ، حيث ألف كتاباً اسمه: (تقييد المهمل وتمييز المشكل) ، وأصل الكتاب كما هو ظاهر من عنوانه هو بيان أسماء الرواة المهملين من شيوخ البخاري ، وذكر أنسابهم وألقابهم ، إلا أنه ذكر في أثنائه بعض أوهام الرواة في الصحيحين [4].، ومنهم : رشيد الدين ، أبو الحسين العطار (ت662هـ) ، حيث ألف كتابا اسمه : (غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة) . وقد أورد فيه سبعة وستين حديثاً (67) من الأحاديث التي وصفت أسانيدها بالانقطاع ، وأجاب عن كل واحد منها إجابة مفصَّلة [5]. وقال في مقدمة كتابه: (فربما توهَّم الناظر في كتابه ممن ليس له عناية بالحديث ، ولا معرفة بجمع طرقه : أنها من الأحاديث التي لا تتصل بوجه ، ولا يصح الاحتجاج بها ؛ لانقطاعها ، وقد رأيت غير واحدٍ يلهج بذكرها ، ويظنها على هذه الصفة ، وليس الأمر كذلك ، بل هي متصلة كلها – والحمد لله – من الوجوه الثابتة التي نوردها فيما بعد إن شاء الله)[6] . إلى غير ذلك ، والمقصود أن أصحاب هذا الفكر تذرعوا بهذه المحاولات العلمية إلى إسقاط الصحيحين ، وقالوا : إن هذا النقد لأحاديث الصحيحين من هؤلاء العلماء يؤكد من جهة أن دعوى الإجماع على حجية الصحيحين غير صحيحة ، ويفتح المجال – من جهة أخرى – للاجتهاد في نقد أحاديث الصحيحين[7] .

---

(1) طبع الكتاب بدار الهجرة ، بتحقيق على الحلبي .

(2) وقد طبع الكتابان في كتاب واحد ، بتحقيق : مقبل بن هادي الوادعي . وقد ناقش ربيع مدخلي في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم ، التي تبلغ خمسة وتسعون حديثاً ، (95) .

(3) طُبع الكتاب بدار الورَّاق ، تحقيق إبراهيم آل كليب .

(4) طبع الكتاب في ثلاث مجلدات ، نشر دار عالم الفوائد ، بتحقيق محمد عزير وعلى العمران .

(5) وقد أكمل محقق الكتاب سعد بن عبد الله آل حميّد ما فات المؤلف من طرق الأحاديث والآثار ، كما نبَّه على بعض الأوهام التي وقع فيها المؤلف .

(6) غرر الفوائد المجموعة ، ص108 .

(7) ينظر: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، لإسماعيل الكردي ، ص 48 ، وينظر : الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ، لمحمد حمزة ، ص 223 ،

ويمكن التعليق على هذا الإشكال في النقاط التالية :

الأولى : أول ما يمكن أن ندفع به هذا الاتهام هو التأكيد على أمر مهم ، وهو أن كل ما نقل من هؤلاء العلماء من المقالات والكتب في نقد بعض أحاديث الصحيحين إنما هي تأتي في سياق الدفاع عن الصحيحين وليس في سياق إسقاطهما كما يفعل هؤلاء ، ولا حاجة لنا إلى ذكر الأدلة على ذلك ؛ لأن من يعرف طرفاً ولو يسيراً من العلم سيدرك دون أدنى شك احتفاء العلماء كلهم بهذين الكتابين ، وذبهم عن أحاديثهما ، وأن ما نقل عنهما من مثل تلك المقالات السابقة هي من باب الدفاع وليس من باب الإسقاط .

كما أنه لا بد من الإشارة إلى أمر مهم ، وهو أن الأئمة الذي وقع منهم نقد لبعض أحاديث الصحيحين فإنهم يستصحبون مع ذلك حجية السنة ولزوم بقائها وحفظها؛ فالدارقطني مثلاً وقع منه نقد لبعض الأحاديث في الصحيحين ؛ لكن لم يؤثر عنه موقف سلبي من السنة، أو أنه استشكل حجيتها ، بل أمضى حياته – رحمه الله – مدافعاً عنها ، ومؤلِّفاً لكثير من الكتب العظيمة في خدمتها ، وهذا الاهتمام يعود لاعتقاده بأنَّ السنَّة هي وحي من رب العالمين ، بلغها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى النَّاس .

أما أصحاب هذا الفكر، فإنهم يتشككون في هذه المسألة من أصلها ، بل إن هذه المعاني غائبة عن نفوسهم ، ومن ملاحظة أقوالهم ونقدهم يمكن أن أقول جازماً بذلك : إنك لا تكاد تجد أحداً ممن يخالف المحدثين في ذلك إلا لديه موقفٌ إشكاليٌ ملتبسٌ من النصوص النبوية كلها ، فأحدهم مثلاً يورد في كتابه بعض الملاحظات العلمية التي أوردها المحدثون على بعض أحاديث الصحيحين[1]، ثم بعد ذلك يقف موقف المتشكك من ثبوت السنة ؛ لكونها أخبار آحاد **!**[2] . وآخر يناقش مسألة الحكم بصحة هذه المدونات الحديثية في أحد المواضع من كتابه [3]، ثم في آخر الكتاب يقرر بأن مسألة عصمة النبي – صلى الله عليه وسلم – في التبليغ لا تخلو من إشكال**!!**[4] وهذا يعود بنا إلى المربع الأول في هذه المسألة، وهي حجية السنة**!**

وص225 ، والإسلام والحرية ، لمحمد الشرفي ، ص113 .

(1) ينظر : نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، لإسماعيل الكردي ، ص48.

(2) ينظر : المرجع السابق ، ص12 .

(3) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ، لمحمد حمزة ، ص220 .

(4) المرجع السابق ، ص284 وص299 .

الثانية : لا بد لنا أن نعرف ما هي طبيعة نقد الأئمة لأحاديث الصحيحين ، وذلك أننا لو تأملنا أثر هذا النقد من هؤلاء الأئمة على أحاديث الكتابين لظهر لنا أنه ينصرف في عامته إلى أمور غير مؤثرة في ثبوت الحديث من عدمه ، فالدارقطني مثلاً تجد نقده ينصرف في أغلبه إلى الأسانيد دون المتون مع أن معناها ثابت من حديث آخر [1] . وقد قام الحافظ ابن حجر بدراسة الإشكالات التي أوردها النقاد على صحيح البخاري دراسة دقيقة فرأى أنها تنقسم إلى خمسة أقسام، وهي :

القسم الأول : ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، والتعليل بالزيادة أو النقص ، وهذا النوع كثيراً ما يكون في باب ماله متابع وعاضد ، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه ، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.

القسم الثاني : ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد ، فالجواب عنه – إن أمكن الجمع – بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً ، فأخرجهما المصنف ، ولم يقتصر على أحدهما ، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد ، وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين ، بل متقاربين في الحفظ والعدد ، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ، ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها ، فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح ، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف ، فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله ، والله أعلم .

القسم الثالث : منها ما تفرَّد بعض الرواة بزيادة فيه ، دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها ، فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية ، بحيث يتعذر الجمع ، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها ، بحيث تكون كالحديث المستقل فلا ، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته ، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر .

القسم الرابع : منها ما تفرَّد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة ، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين ، وقد تبين أن كلاً منهما قد توبع .

(1) ينظر هدي الساري ، ص345 .

القسم الخامس : ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله ، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم ، ومنه ما لا يؤثر ، و منها ما اختُلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن ، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح ؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك[1] .

قال الحافظ بن حجر : (فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح ، وقد حررتها ، وحققتها ، وقسمتها ، وفصلناها ، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب – بحمد الله – إلا النادر) [2].

كما أنه خرَّج بعضهم نقد الحافظ الدارقطني وغيره لأحاديث الصحيحين على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث نفسه، فلم يخالف أحدٌ فيها[3] . وعليه فمن الخطأ إطلاق القول بأن الدارقطني وغيره من النقاد طعنوا في أحاديث الصحيحين.

الثالثة : أن هذه المحاولات النقدية لهؤلاء النقاد هي مما يحسب للصحيحين لا عليهما، فلو أخذنا عمل الدارقطني مثالاً على ذلك كأشهر وأكبر محاولة نقدية علمية للصحيحين، فإن عدد الأحاديث التي انتقدها تبلغ مائة وثمانية عشر حديثاً (118)، وعدد أحاديث الصحيحين مع المكرر تزيد على أربعة عشر ألف حديث، فهي إذن نسبة لا تكاد تذكر بالنسبة لمجموع أحاديث الصحيحين .

وعلى وجه التفصيل نقول : لو استعرضنا كل ا لأحاديث التي انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري ومسلم لوجدناها تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: القسم المتفق عليه في التعليل ، والمراد بها الأحاديث التي أعلها الدارقطني ، وقد أشار البخاري أو مسلم – رحمهما الله – إلى علتها بما يفهمه أهل المعرفة ، وفي كثير منها يذكر الدارقطني الخلاف ، ولا يحكم بشيء .

والثاني : القسم الذي انتقده الدار قطني ويترجح فيه قول الشيخين .

والثالث: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول ه . ولو قيست هذه الأحاديث التي يترجح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين فإنها حتماً ستكون أقل من 1% ، وهي نسبة

(1) هدي الساري ، ص 345 .

(2) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(3) ينظر : الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ، لأحمد شاكر ، ص 35 .

ضئيلة جداً ، بل هي مما يؤكد صحة هذين الكتابين وعلو شأنهما [1]. وبناءً عليه ، فإنه على افتراض التسليم بصحة ما انتقده بعض النقاد على الصحيحين من الأحاديث ، فإنَّ هذا القدر عدد يسير جداً ، (وليس في اليسير ما هو مردود بطريقة قطعية ولا إجماعية ، بل غاية ما فيه أنه لم ينعقد عليه الإجماع، وأنه لا يعترض على من عمِل به ، ولا على من توقَّف في صحته ، وليس الاختلاف يدل على الضعف ويستلزمه ... فليس مجرد من ذكر الاختلاف بضائر للثقات من رجال الصحيحين ، ولا مشعر بضعف حديثهم ، وإنما الحجَّة في الإجماع لا في الخلاف، والإجماع لم ينعقد على ضعف شيء فيهما ، وإنما انعقد على صحتهما ، إلا ما لا نسبة له إلى الصحيح ، فإنه وقع فيه الاختلاف ، الذي هو ليس بحجة على الضَّعف ولا على الصحَّة ، إذ لو دلَّ على شيء لم يكن بأن يدل على الضعف أولى من أن يدل على الصحة ، إذ كل منهما قد قال به قائل ، بل يكون القائل بالصحة أولى ؛ لأنه مثبت ، والمضعف للحديث إذا لم يبيِّن سبب التضعيف نافٍ ، والمثبت أولى من النافي)[2] .

الرابعة : لا بد من الإشارة إلى أن النقد العلمي الذي يلتزم بشروطه الموضوعية ، ويرقى إلى المستوى المطلوب ليس فيه من بأس ، حتى ولو كان موجهاً للصحيحين أو أحدهما ، ولهذا لم تسجل لنا المصادر أن أحداً من العلماء ضلَّل أو بدَّع من توجه إلى هذين الكتابين بالنقد العلمي، كالدارقطني ، وابن عمار الشهيد، وغيرهما ؛ لأن هذه المحاولات مهما كانت درجة الموافقة أو المخالفة معها ، فهي محاولات علمية جادة ، يجب فهمها وتقديرها، وهي تأتي كما قلنا في سياق حراسة السنة وحماية دواوينها . أما توظيف هذه المحاولات العلمية النقدية بإسقاطها على هذا المنهج العبثي الذي يتظاهر بالعلمية والحياد فليس بصحيح ؛ لأن الجهة بين المنهجين منفكة تماماً ، كما أشرنا سالفاً.

وخلاصة القول ، فقد ظهر لنا أن محاولة أصحاب هذا الفكر الاتكاء على بعض المقالات والمواقف للعلماء والأئمة وتوظيفها لأجل نقض الصحيحين والطعن فيهما إنما هي محاولة غير نزيهة وتفتقر للحد الأدنى من الموضوعية والعلمية .

الخاتمة

مما تقدم ظهرت لي النتائج التالية :

(1) منهج البخاري في تعليل الحديث ، لأبي بكر كافي ، ص 221–223 .

(2) الروض الباسم ، لابن الوزير 159/1 .

1 -أن من أفضل الوسائل في كشف مناهج خصوم السنة النبوية إبراز منهج المحدثين العلمي ، والقواعد العلمية التي يستعملونها في تعاطيهم مع الأحاديث النبوية .

2 -أن دعوى تأثر الصحيحين بالضغط السياسي يفتقد إلى الموضوعية والعلمية ، بل هي تقفز على الحقائق العلمية وتتجاهلها.

3 -إن إبطال أحاديث الصحيحين ونقضها بدعوى معارضتها للقرآن أمر غير مستقيم علمياً ، ولا يمكن – بحال – قياسه على استعمال الصحابة ؛ لأن قضية ثبوت النص عند الصحابة ، هي القضية المركزية التي يحومون حولها، فإذا ثبت النص عندهم ، فلا مجال لمخالفته ، أو طرحه ، أو تأويله ، وإنما هو التسليم والانقياد . أما أصحاب هذا الفكر ، فلا تشكل هذه المسألة أي اهتمام لديهم ، وإنما الأصل الذي ينطلقون منه هو النظر العقلي المجرد .

4 -أن الاعتراض على الشيخين بدعوى أنهما يخرجان عن بعض الرواة الضعفاء اعتراض غير سديد، ولا يصمد أمام المنهج العلمي الصحيح ، بل إنه يدل دلالة ظاهرة على خلو قائله من الأدوات المعرفية الصحيحة .

5 -ظهر لنا أن محاولة أصحاب هذا الفكر الاتكاء على بعض المقالات والمواقف للعلماء والأئمة وتوظيفها لأجل نقض الصحيحين والطعن فيهما إنما هي محاولة غير نزيهة وتفتقر للحد الأدنى من الموضوعية والعلمية .

وأخيراً أحمد الله تعالى على ما يسر وأعان في هذا البحث المختصر ، وأرجو أن أكون وفقت ولو في بعث الموضوع وتحفيز الباحثين إلى الكتابة فيه ، والله أسأل أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل ، وأن يجعل ما نكتبه وما نقوله في ميزان حسناتنا والله أعلم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
2	**المقدمة**
6	**التمهيد**
10	**المبحث الأول**
18	**المبحث الثاني**
25	**المبحث الثالث**
31	**المبحث الرابع**
38	**الخاتمة**
39	**فهرس الموضوعات**
40	**فهرس المصادر والمراجع**

فهرس المصادر والمراجع

1 - اختلاف الحديث ، للشافعي ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1405هـ ، تحقيق : عامر أحمد حيدر .

2 - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ، نشر دار الكتاب العربي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1419هـ ، تحقيق : أحمد عزو عناية .

3 - الأم ، للشافعي ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1393هـ.

4 - أولية العقل ، لعادل ظاهر ، دار أمواج ، الطبعة الأولى ، 2001م .

5 - الأئمة الستة : تراجمهم ، مصنفاتهم ، مناهجهم ، شروطهم ، لعبد الوهاب الزيد، نشر دار الإمام مالك ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1414هـ.

6 - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير ، لأحمد شاكر ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1416هـ .

7 - البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422هـ ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض .

8 - تاريخ دمشق ، لابن عساكر ، نشر دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى، تحقيق : علي شيري.

9 - تقريب التهذيب لابن حجر ، نشر دار الرشيد ، حلب ، ط 1991م ، تحقيق محمد عوامة.

10 - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، للمعلمي ، نشر مكتبة المعارف ،الرياض ، الطبعة الأولى 1386 هـ ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .

11 - تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1416هـ ، تحقيق خليل مأمون شِيحا ، وعمر الشلامي ، وعلي بن مسعود .

12 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ المزي ، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى 1400 هـ ، بيروت ، تحقيق: بشار عواد .

13 - تهذيب اللغة للأزهري ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2001م ، تحقيق : محمد عوض مرعب .

14 - جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر ، نشر دار ابن الجوزي ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 1414هـ ، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري .

15 – الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، تحقيق : عبد الرحمن المعلمي .
16 – جناية قبيلة حدثنا ، لجمال البنا ، نشر دار الفكر الإسلامي ، القاهرة .
17 – الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي لمحمد حمزة، المركز الثقافي العربي ، ط1 (2005م) .
18 – الحديث والقرآن ، لابن قرناس ، نشر دار الجمل ، ألمانيا ، الطبعة الأولى ، 2008م .
19 – حصيلة العقلانية والتنوير: بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية ، نشر مركز دراسات الوحدة العربية . (دون تاريخ الطبع) .
20 – دلائل النبوة ، للبيهقي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1985م ، تحقيق : عبد المعطي قلعجي .
21 – الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، لابن الوزير اليماني ، نشر دار علام الفوائد ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، 1419هـ ، تحقيق: علي بن محمد العمران .
22 – سدنة هياكل الوهم، نقد العقل الفقهي لعبد الرزاق عيد، دار الطليعة، بيروت . ط 1 (2005م)
23 – سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ،الطبعة التاسعة 1413هـ ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي .
24 – صحيح البخاري ، نشر دار ابن كثير ، بيروت ، الطبعة الثالثة 1407هـ ، تحقيق : مصطفى ديب البغا .
25 – صحيح البخاري من منظور آخر ، لعلاء السعيدي ، نشر دار الهادي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1428هـ .
26 – صحيح البخاري من منظور آخر ، لعلاء السعيدي ، نشر دار الهادي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1428هـ .
27 – صحيح مسلم ، نشر دار الجيل ودار الأفاق ، بيروت .
28 – صيانة صحيح مسلم ، نشر دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الثانية ، 1408هـ ، تحقيق : موفق عبدالله عبدالقادر .
29 – فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، نشر دار المعرفة بيروت ، 1379، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب .

30 – لسان العرب لابن منظور المصري ، نشر دار صادر، بيروت ، الطبعة الأولى 1410هـ .

31 – محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، للحافظ تقي الدين عبد الغني المقدسي ، نشر دار هجر ، القاهرة ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي .

32 – مختار الصحاح ، للرازي ، نشر مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1415هـ ، تحقيق : محمود خاطر .

33 – المعجم الفلسفي ، لجميل صليبيا ، نشر الشركة العالمية للكتاب ، بيروت، ط1414هـ .

34 – مناقب الشافعي ، للبيهقي ، نشر دار التراث ، القاهرة ، تحقيق : السيد أحمد صقر .

35 – منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها ، لأبي بكر كافي ، نشر دار ابن حزم ، بيروت . الطبعة الأولى ، 1421هـ .

36 – الموافقات ، للشاطبي ، نشر : دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : عبد الله دراز .

37 – الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الثانية ، 1412هـ ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة.

38 – نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، لإسماعيل الكردي ، نشر دار الأوائل ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 2002م .

39 – نحو فقه جديد لجمال البنا، دار الفكر الإسلامي. (دون تاريخ الطبع).

40 – نصب الراية ، للزيلعي ، نشر مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، بيروت ، ودار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، الطبعة الأولى، 1418هـ ، تحقيق: محمد عوامة.

41 – نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، لخالد الدريس ، بحث محكم نشر في مجلة إسلامية المعرفة ، عدد (39) ، 1426هـ.